﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣﴾

[النصر: 1 - 3]

❁ مُناسَبَةُ السّورَةِ لِما قَبْلَها:

ديـنُ الله غالبٌ مُنتصِر، وديـنُ الـكُـفـر زائـلٌ مُضمَحِلّ

لمّا اختتمَ النّظمُ سورة (الكافرون) بأنَّ لكلٍّ دينَهُ المختصَّ به، وأنَّ كلَّ دينٍ مُخالِفٌ للدّينِ الآخَر، فلا يُمكِنُ التّوافُقُ في العِبادةِ بينَ الدّينين؛ ناسَبَ أنْ يُبيِّنَ الفرقَ بينَهُما مِن جهةِ العُلوِّ والغَلَبة؛ فذكرَ أنَّ دينَ الإسلام الَّذي هو دينُ الله غالبٌ مُنتصِرٌ ودينَ الكُفر زائلٌ مُضمَحِلّ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نَصۡرُ﴾: (نصر) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إتيانِ خيرٍ وإيتائِه، ونصَرَ اللهُ المُسلمينَ: آتاهُم الظّفَر على عُدوِّهِم[2]، ونَصَرْتُهُ على عَدوِّه، ونَصَرتُهُ مِنه نَصرًا: أعَنْتُهُ وقَوّيتُهُ، والفاعلُ ناصِرٌ ونصيرٌ، وجمعُهُ أنصارٌ، والنُّصرةُ بالضَّمّ اسمٌ مِنه[3]، والنّصرُ ضِدُّ الخَذْل. والنّصرُ أيضًا: السّيبُ والعَطاءُ[4]، ومِنَ المجاز: أرضٌ مَنصورةٌ: مَغيثةٌ، ونصَرَ اللهُ الأرضَ أغاثَها[5]، والتّحقيقُ: أنّ الأصلَ الواحدَ في المادّة: هو إعانةٌ في قِبال مُخالِف[6]. والمرادُ بـ ﴿نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ في الآيةِ: تأييدُهُ وإعانتُهُ المُسلمينَ في قِبال الكافرينَ المُخالفين.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 403، والزّحيليّ، التّفسير المنير: 30/ 445، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2038.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصر).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (نصر).
(4) ابن دريد، الاشتقاق: (نصر).
(5) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (نصر).
(6) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 136.

2) ﴿وَٱلۡفَتۡحُ﴾: (فتح) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلافِ الإغلاق، يقالُ: فتحتُ البابَ وغيرَهُ فتحًا، والفتحُ: النّصرُ والإظفارُ[1]، وفَتحتُهُ فانفتحَ: فرّجتُهُ فانفرجَ، وبابٌ مفتوحٌ خِلافُ المَردود والمُقفَل، وفتحَ السُّلطانُ البِلاد: غلبَ علَيها وتملَّكَها قَهْرًا[2]، والفتحُ: إزالةُ الإغلاقِ والإشكالِ، وذلك ضَرْبان؛ أحدُهُما: يُدرَكُ بالبَصر، والثّاني: يُدرَكُ بالبصيرةِ كفتحِ الهَمِّ[3]، وفتحَ بينَ القومِ: قَضَى، وفتح دارَ العدوِّ: دخلَها[4]، والنّصرُ مِن لوازمِ الفتحِ وآثارِه، وقد يكونُ النّصرُ مِن مُقدّمات الفَتحِ في مَرتبةِ الإيجادِ لا الإبقاء[5]. والمرادُ به في الآية: فتحُ مكّةَ بالغَلَبةِ والقَهرِ والتّملُّك.

3) ﴿أَفۡوَاجٗا﴾: (فوج) كلمة تدلُّ على تجمُّعٍ، مِن ذلك الفوجُ: الجماعةُ منَ النّاس، والجمعُ أفواجٌ[6]، يقالُ: فاجَ يفوجُ فهو فيّجٌ، مثلُ هانَ يَهونُ فهو هَيّنٌ، ثمّ يخفّفانِ، فيُقالُ: فيْجٌ وهَيْنٌ[7]، والفوجُ: الجماعةُ المارّةُ المُسرعةُ[8]، والتّحقيقُ أنّ الأصلَ الواحد في المادّة: هو قطيعٌ من شيءٍ يتراءَى فيه جرَيانٌ. وجماعةٌ من النّاسِ يُسرعونَ إلى جانبٍ[9]. والمُرادُ به في الآية: انتشارُ الإسلامِ والدُّخولُ فيه على شكلِ جماعاتٍ مُتسارِعة.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بعدَ اكتمالِ التّكليفِ الأقصَى الاستعدادُ للُّحوقِ بالرَّفيقِ الأعلَى

والمَعنى: إذا رأيتَ نصرَ اللّه لدينِ الحقِّ، وانهزامَ أهلِ الشِّركِ وخِذلانَهم، وفتحَ اللّه بينَكَ وبينَ قومِك بجعلِ الغَلَبةِ لك عليهم،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فتح).
(2) الفيّوميّ، المصباح المنير: (فتح).
(3) الرّاغب، المفردات: (فتح).
(4) ابن القوطيّة، الأفعال: (فتح).
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 9/ 15.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فوج).
(7) ابن منظور، لسان العرب: (فوج).
(8) الرّاغب، المفردات: (فوج).
(9) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 9/ 142.

ورأيتَ النّاسَ يَدْخلونَ في دينِكَ ويَنضوونَ تحتَ لوائِك جماعاتٍ لا أفرادًا، كما كانَ في بَدْءِ أمرِك؛ فنَزِّهْ ربَّكَ وقَدِّسْهُ عن أنْ يُهمِلَ الحقَّ ويَدَعَهُ للباطلِ يتغلَّبُ عليهِ، وعن أنْ يُخلِفَ وعدَهُ الَّذي وعدَك به؛ فإنَّه هو القادرُ الَّذي لا يغلِبُهُ غالبٌ، والحكيمُ الَّذي إذا أهملَ الكافرينَ فلَن يُضيعَ أجرَ العامِلين[1]، وقد فهِمَ النّبيُّ ﷺ من هذا أنَّ الأمرَ قد تمَّ، ولم يَبقَ إلّا أنْ يلحَقَ بالرَّفيقِ الأعلى[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ ﴿إِذَا﴾ والغَرَضُ مِنها:

مِن دلائلِ النّبوَّة الإخبارُ بالأمورِ المُستقبَلة المتُحقِّقَة

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿إِذَا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؛ للدّلالة على الظَّرف الاستقباليِّ المُتضمِّنِ مَعنى الشَّرط، قال ابنُ عاشور: "يُستَعمَلُ (إذا) لِلزَّمَنِ المُستَقبَلِ غالبًا، ولِذَلِكَ يُضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ غالبًا، ويَكونُ الفِعْلُ الَّذي تُضافُ إلَيْهِ بصيغَةِ الماضي غالبًا؛ لإفادَةِ التَّحَقُّقِ، و﴿إِذَا﴾ هُنا مُضَمَّنَةٌ الشَّرْطَ لا مَحالَةَ؛ لوُجود (الفاءِ) في قَوْله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾، ولَمْ يَخْتَلِفْ أهْلُ التَّأْويلِ أنَّ المُرادَ بـ(الفَتْحِ) في الآيَةِ هوَ فتْحُ مَكَّةَ، وعَلَيْهِ فالفَتْحُ مُسْتَقْبَلٌ ودُخولُ النّاسِ في الدّينِ أفْواجًا مُسْتَقْبَلٌ أيْضًا، وهوَ الأَلْيَقُ باسْتِعْمالِ (إذا)"[3]، فيكونُ من قبيلِ الإخبارِ بالغيبيّاتِ المُستقبليَّة الَّتي تحقّقتْ في الواقعِ، وذلك من دَلائلِ نبوّتِهِ وصدقِ رِسالتِهِ ﷺ، قالَ الرّازيُّ: "وَقَوْلُهُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ يَقْتَضي الاسْتِقْبالَ، إذْ لا يُقالُ فيما وقَعَ: (إذا جاءَ وإذا وقَعَ)، وإذا صَحَّ هَذا القَوْلُ صارَتْ هَذِهِ الآيَةُ مِنْ جُمْلَةِ المُعْجِزاتِ، مِنْ حَيْثُ إنَّهُ خَبَرٌ وُجِدَ مُخْبَرُهُ بَعْدَ حينٍ مُطابِقًا لَهُ، والإخْبارُ عَنِ الغَيْبِ مُعْجِزٌ"[4].

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 410.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 412.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 590.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 339.

بقي أنَّ السّورة إنْ نزلَتْ بعدَ الفتحِ والنَّصر - كما في بعض الرِّوايات - تكونُ ﴿إِذَا﴾ للظَّرفِ الماضي المَحض، فلا تتضمّنُ معنى الشَّرط، و(الفاءُ) في ﴿فَسَبِّحْ﴾ حينَئِذٍ عاطفةٌ للتّرتيب، ومعَ ذلك قال القونويّ: "قيلَ: إنَّها نزلتْ بعدَ فتحِ مكّة؛ فيكونُ ﴿إِذَا﴾ حينَئِذٍ بمعنى (إذْ)، فهي متعلِّقةٌ بمقدّرٍ مثلُ (كمُلَ الأمرُ) وليسَ بمتعلِّقٍ بقولِه: ﴿فَسَبِّحْ﴾ حتّى يُقالَ كَيْفَ يصِحُّ قولُه: ﴿فَسَبِّحْ﴾، وقيلَ فكلمةُ ﴿إِذَا﴾ حينَئِذٍ باعْتبار أنَّ بعضَ ما في حيِّزِها - أعني رُؤيةَ دخولِ النّاس أفواجًا - غيرُ مُنقضٍ بعدُ؛ فحينَئِذٍ يكونُ ﴿إِذَا﴾ للاسْتقْبال بذلك الاعتبارِ، فيَصِحُّ تعلُّقُها بقوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾ عَلَى ما اختارَهُ الأكثرونَ"[1].

نُكْتَةُ تحديدِ العامِلِ في ﴿إِذَا﴾:

أثَرُ تقديرِ العامِلِ على دلالةِ (الفاء) في النّظمِ الكامِلِ

اختلفَ أهلُ العربيَّة والتّفسير في تحديدِ عامِلِ ﴿إِذَا﴾ على أقوالٍ مُتعدِّدة، هي[2]:

الأول: العاملُ ﴿جَآءَ﴾، وهو قولُ مَكّيّ، وإليه ذهبَ أبو حيّان[3]، ويُضعِفُهُ أنَّ المضافَ إليه لا يعمَلُ في المُضاف. وأُجيبَ: بأنَّ (إذا) ليسَتْ مُضافةً عندَ المُحقِّقينَ.

الثاني: العاملُ ﴿فَسَبِّحْ﴾، وإليهِ ذهبَ الزّمخشريُّ ومُتابِعوه، وضعَّفَه أبو حيّان بأنَّ ما بعدَ (فاءِ) الجوابِ لا يَعمَلُ فيما قبلَها، وأُجيبَ بأنَّه: "لا يَمنَعُ (الفاءُ) عنِ العمَلِ عندَ الأكثرينَ"[4]، وبناءً على الوجهينِ المَذكورينِ يكونُ النّظمُ خاليًا من التّوكيدِ؛ لأنَّ العاملَ ﴿جَآءَ﴾ أوْ ﴿فَسَبِّحْ﴾ قد تسلَّطَ على ﴿إِذَا﴾.

الثالث: العاملُ مَحْذوفٌ، أي: (اذكُرِ) الحادثَ الكائنَ وقتَ

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 473.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 472.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 11/ 139.
(4) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 472.

مَجيءِ النَّصر؛ عَلَى أنَّ ﴿إِذَا﴾ ظرفٌ لا شرطيّةٌ، و(الفاءُ) في ﴿فَسَبِّحْ﴾ للتّرتيبِ بما قبلَهُ.

الرابع: العاملُ محذوفٌ تقديرُهُ (سبِّحْ)، فيكونُ ﴿فَسَبِّحْ﴾ تفسيرًا له. ويُضعِفُهما أنَّ عدمَ التّقدير أوْلى منَ التّقدير.

والَّذي يترجّحُ - واللّه أعلم - أنَّ ﴿إِذَا﴾ ظرفيّةٌ شرطيَّةٌ، والعاملَ فيها ﴿فَسَبِّحْ﴾ المذكور، و(الفاءَ) سببيّةٌ غيرُ مانعةٍ من تأثيرِ الفعل فيما قبلَها؛ خاصّةً أنَّ المعنى دالٌّ على الرّبطِ بينَ الظَّرفِ وجوابِهِ.

دلالةُ فعلِ (المَجيءِ) مادّةً وصيغةً:

لـم يَـتـحـقّـقِ الفتحُ والنّصْر إلّا بالمَشقّة والعَنَت والصَّبْر

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بفعلِ (المَجيءِ) ماضيًا في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؛ للدّلالةِ على تحقُّقِ وقوعِ الفعلِ المُستقبليِّ؛ لأنَّ ﴿إِذَا﴾ ظرفٌ للمُستقبَل، فتدخُلُ على الماضي غالبًا؛ لإفادةِ تحقُّقِ الوقوعِ، بخلافِ (إنِ) الشّرطيَّة الدّالّة على التّردُّد والشّكِّ، وليَدلَّ بمادّتِهِ على أنَّ ذلك الأمرَ الجائيَ يتحرّكُ بصعوبةٍ ومشقّةٍ وعنَتٍ وجهادٍ؛ فيحتاجُ إلى صَبْرٍ وانتظارٍ للفرَج؛ ولذا لم يقُلِ النّظمُ (أتى)؛ لأنَّه يدلُّ على السُّهولةِ في الإقبالِ.

دلالةُ الاستعارة التّصريحيّة أو المَكنيّة في ﴿جَآءَ نَصْرُ﴾:

النّصرُ والفتح قادِمانِ وجالِبانِ للمِنَح

استعارَ النّظمُ الكريمُ (المَجيءَ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ بأنْ شبَّه الحصولَ والتّحقُّقَ للفتحِ والنّصر بالمَجيءِ بجامعِ الحُصول[1]، ثمَّ اشتقَّ من المَجيءِ الفعلَ ﴿جَآءَ﴾ على سبيلِ الاستعارةِ التّصريحيَّة التّبعيَّة.

ويحتملُ أنَّ الاستعارةَ مكنيّةٌ[2]؛ بأنْ شبّهَ الفتحَ والنّصرَ بذاتٍ يصحُّ منها الإقبالُ والمَجيءُ، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ به وأبقَى من خواصِّهِ ولوازمِهِ الفعلَ ﴿جَآءَ﴾، وأسندَهُ إليهما على سبيلِ الاستعارةِ التّخييليَّة.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 590.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 414.

والغرضُ منَ الاستعارتينِ تجسيمُ المعنويّات، والمبالغةُ في تصويرِ حُصول النَّصر والفتح، حتّى إنَّهما ليتحرَّكانِ كالأجسام[1]. قال القونويّ معلِّقًا على كلام البيضاويّ: "للإشعارِ بأنَّ المقدَّرات مُتوجِّهةٌ من الأزلِ إلى أوقاتِها المُعيَّنة لها فتقرُبُ منها شيئًا فشيئًا"؛ ما نصُّه: "فهذا التّوجُّهُ كالسّير في كونِهِ سببًا لوصولِ المَطلوب؛ كأنّها سائرةٌ من الأزَل إلى وقتِهِ المُعيَّن، ولمّا كان التّوجُّهُ مُشابِهًا للسَّير، كانَ حصولُ المُقدَّرات مُشابهًا بالجَيئةِ"[2]، وعلّلَ الرّازيُّ وجهَ الاستعارةِ بقوله: "إنَّ اللَّفْظَ دَلَّ عَلَى أنَّ النَّصْرَ كانَ كالمُشْتاقِ إلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ وذَلِكَ لِأنَّ ذَلِكَ النَّصْرَ كانَ مُستحَقًّا لَهُ بحُكْمِ الوَعْدِ، فالمُقْتَضَى كانَ مَوْجودًا إلّا أنَّ تَخَلُّفَ الأثَرِ كانَ لِفُقْدانِ الشَّرْطِ، فكانَ كالثَّقيلِ المُعَلَّقِ؛ فإنَّ ثِقَلَهُ يوجِبُ الهويَّ، إلّا أنَّ العَلاقَةَ مانِعَةٌ، فالثّقيلُ يكون كالمشتاقِ إلى الهويّ، فكذا هاهنا النّصرُ كان كالمشتاقِ إلى محمّد ﷺ"[3].

دلالةُ التّعبيرِ بالجُملةِ الفعليَّة الشَّرطيَّة في ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ﴾:

الوعدُ بالبُشرى تطمينٌ وتَسليةٌ وذِكرى

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بالجُملةِ الفعليَّة الشرطيَّة في قولِهِ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؛ للدّلالةِ بها على حدوثِ أمرٍ مُستقبليٍّ يَنبغي انتظارُ وقتِ حُصولِه؛ فيكونُ تطمينًا للنّبيِّ الكريم ﷺ، وتسليةً لهُ على ما يواجِهُهُ من عَنَتٍ ومشقَّةٍ في تبليغِ ما أُنزِلَ إليه، وقيامِهِ بالتّكاليفِ الشّرعيَّة.

نُكتةُ التّعبيرِ بلفظِ المَصدَر ﴿نَصْرُ﴾:

المبالغةُ في الانتصارِ لكمالِ الإعانةِ والإظهار

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بلفظِ المَصدرِ ﴿نَصْرُ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؛ للدّلالةِ على الإعانةِ والتّأييد والإظهارِ على الدّين كلِّه؛ والغرضُ من التّعبيرِ عنهُ بالمصدرِ المبالغةُ في تحقُّقِ النّصر،

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 613.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 473، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 414.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 336.

حتّى إنَّ حقيقةَ النّصر المصدريّة واقعةٌ وحاصِلةٌ، وقد نوَّه القونويّ بدقَّة عبارةِ البيضاويّ في تفسيرِ ﴿نَصۡرُ﴾ بقوله: "إظهارُهُ إيّاك عَلَى أعدائِك"، بما نصُّه: "منَ الظُّهور بمعنى الغلَبة، وهذا أبلغُ من التَّفسيرِ بـ(الإعانة) فقط، وأشارَ به إلَى أنَّ النَّصر هوَ النّصرُ المتعدّي بـ(على)؛ كقَوْلِه تَعالَى: ﴿وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٥٠﴾ [البقرة: 250]"[1].

نوعُ الإضافةِ في ﴿نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾:

الإضافةُ العهديَّة أوْلى منَ الإضافةِ الجِنسيَّة

أضافَ النّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿نَصۡرُ﴾ إلى اسم الجَلالةِ في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؛ للدّلالةِ بها إمّا على العَهْد: "بناءً على أنَّ مفعولَ ﴿نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ هو الرّسولُ ﷺ، بقرينةِ قولِه: ﴿فَسَبِّحۡ﴾، فيكون المُراد بالنّصر النّصرَ المَذْكورَ في قَوْلِه تَعالَى: ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصۡرًا عَزِيزًا ٣﴾ [الفتح: 3]، واحتمالُ كونِها للجنسِ خلافَ الظّاهر، ولذا مرَّضَه البيضاويُّ بقولِه: "وقيل: المُرادُ جنسُ نصرِ الله...إلخ"، فيكونُ المَفْعولُ المَحْذوف (المُؤْمنينَ)، ويُعلَمُ نصرُهُ ﷺ بالأوْلَويَّة، وهذا أوْلى منَ القولِ بأنَّه ﷺ يدخُلُ في المُؤْمنينَ دخولًا أوَّليًّا"[2].

نُكْتةُ إضافةِ المصدرِ لفاعلِهِ في ﴿نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾:

لولا المعونة الإلهيّة، لفَشِلت المساعي البشريّة

أضافَ النّظمُ الكريمُ لفظَ المصدرِ ﴿نَصۡرُ﴾ إلى فاعلِهِ في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؛ للدّلالة على أنَّ الجُهد البشريَّ في تحقيقِ النّصر وقتالِ الأعداءِ والغَلَبةِ والظُّهورِ عليهم لم يكُنْ ناجحًا لوْلا المَعونةُ الإلَهيَّة والتّيسيرُ الرّبّانيّ، بخَلْقِ القوّةِ على الفعل والإقدارِ لهُم عليه، وخِذلانِ الكافرين وإفشالِ مَساعيهم[3]، ففي إضافةِ النّصر إلى الفاعلِ الحقيقيّ تربيةٌ سلوكيّةٌ وغايةٌ عقديّةٌ عظيمةٌ.

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 473.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 473.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 406.

الغرض من الإضافة إلى اسم الجلالة:

التّفخيمُ والتّعظيم بالنّصرِ العَزيز من المَلِكِ العَليم

أضافَ النّظمُ الكريمُ لفظَ (المَصدر) إلى اسم الجَلالةِ في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؛ للدّلالة على التّفخيم والتّعظيم لذلك النّصرِ العَزيز، وأنَّه ذو طبيعةٍ مُختلفة عن صوَرِ النّصر العاديَّة، فهو نصرٌ تحقّقَ على حين غِرَّة وسُرعةٍ في الزَّمن؛ إذ تحوّلَ المسلمونَ من دورِ المُدافِعِ الذّابِّ عن بَيْضةِ الإسلام، إلى مُنتصرٍ غالبٍ فاتحٍ في غضونِ سنواتٍ معدودات، ففي الإضافةِ تشريفٌ وإعزازٌ لذلك النّصر[1]، وأنَّه مؤيَّدٌ بالله، حاصلٌ بقدرتِه وقوّته ورِضاه، وبذلك يَزدادُ النّبيُّ الكريمُ ﷺ غِبطةً ورِضًا وسُرورًا بذلك النّصْرِ المُؤيَّد من المَلِكِ العلّام، فيزدادُ إقبالًا على مَولاه، مُسارِعًا في تبليغِ ما كُلِّفَ به حتّى يتحقّقَ النَّصرُ والفتحُ المَوعودانِ. قال ابنُ عاشور: "إضافَةُ نَصْرُ إلَى الله تُشْعِرُ بتَعْظيمِ هَذا النَّصْرِ، وأنَّهُ نَصْرٌ عَزيزٌ خارِقٌ لِلْعادَةِ، اعْتَنَى الله بإيجادِ أَسْبابِهِ، ولَمْ تَجْرِ عَلَى مُتَعارَفِ تَوَلُّدِ الحَوادِثِ عَنْ أمْثالِها"[2].

نُكْتَةُ العُدولِ في الإضافةِ عنِ (الرّبِّ) إلى العَلَم الجليل:

قَبْليّةُ الإيجادِ وبَعْديّتُه مُؤثِّرة في التّعبيرِ بربوبيّتِه وألوهيّته

أضافَ النّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿نَصۡرُ﴾ إلى العَلَم الجليل ﴿ٱللَّهِ﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ دونَ الإضافةِ إلى اللّفظِ المشتقِّ (الرّبّ)، وفي ذلك يقولُ الرّازيُّ مُتسائِلًا ومُجيبًا: "لَمّا ذَكَرَ وعْدًا مُسْتَقْبَلًا بالنَّصْرِ، قالَ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ فذَكَرَ ذاتَهُ باسْمِ (الله)، ولَمّا ذَكَرَ النَّصْرَ الماضيَ حينَ قالَ: ﴿وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٞ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ﴾ [العَنكبوت: 10] فذَكَرَهُ بلَفْظِ (الرَّبِّ)، فما السَّبَبُ في ذَلِكَ؟ الجَوابُ: لِأَنَّهُ تَعالَى بَعْدَ وُجودِ الفِعْلِ صارَ رَبًّا، وقَبْلَهُ ما كانَ رَبًّا لَكِنْ كانَ إلَهًا"[3]، فالعلَم دالٌّ على مجرَّدِ الذّات، والرّبُّ دالٌّ على

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 336.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 590.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 337.

الذّاتِ بقيامِ الرُّبوبيَّة في تلك الذّات، فيُلاحظ قبلَ الفعلِ الذّاتُ وبعدَ الفعلِ الوَصفُ.

نُكْتَةُ حذفِ مَفعولَيِ (النّصْر والفَتْح):

الإيجـــازُ والاختصار مِن جماليّات النّظمِ ذي الأسرار

حذفَ النّظمُ مَفعولَيِ (النّصر والفَتح) في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؛ لدلالةِ القرينةِ عليه، وهو قولُهُ: ﴿فَسَبِّحۡ﴾؛ فالمُرادُ: نصرُ الله إيّاك وفتحُهُ مكَّةَ لك، والغرضُ من الحذفِ الإيجازُ والاختصار، ويحتملُ أنْ يكون المفعولُ (المُؤمنين)، ويَنبني على ذلك كونُ الإضافةِ عهديَّةً أوْ جنسيّةً كما تقدّمَ، وجوّزَ السّمينُ أنْ يكونَ المقصودُ اللُّزومَ في المَصدرين بقوله: "ويجوزُ أنْ يكونَ المقصودُ إذا جاءَ هذانِ الفعلان مِنْ غير نظرٍ إلى مُتعلَّقَيْهما؛ كقوله: ﴿أَمَاتَ وَأَحۡيَا ۝٤٤﴾ [النّجم: 44]"[1].

دلالةُ (الواوِ) في ﴿وَٱلۡفَتۡحُ﴾، والغَرَضُ مِنها:

غايةُ الانتصارِ الكريمِ تحقيقُ الفتحِ المُبين

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بـ(الواو) في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؛ للدّلالة على العطفِ المُفيد للجمعِ والاقترانِ بينَ النّصر والفتحِ، والعطفُ من عطفِ اللّازم على الملزوم، والمُسبّب على السّبب، ولذا قدَّم النّظمُ النّصرَ على الفتح[2]؛ فيلزمُ من النّصر وهو الإعانةُ والتّأييدُ والإظهارُ على العدوِّ تحقُّقُ الفتحِ، وهو الامتلاكُ لبلَدِ العدوِّ بفتحِ حُصونه وأبوابِه، قال ابنُ عاشور: "والنَّصْرُ: الإعانَةُ عَلَى العَدوِّ، ونَصْرُ الله يَعْقُبُهُ التَّغَلُّبُ عَلَى العَدوِّ، والفَتْحُ: امْتِلاكُ بَلَدِ العَدوِّ وأرْضِهِ لِأنَّهُ يَكونُ بفَتْحِ بابِ البَلَدِ؛ كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ﴾ [المَائِدَة: 23]"[3].

دلالةُ التّعريفِ بـ(أل) في (الفَتْح):

الأصلُ هو العَهدُ وإنجازُ الوَعْد

عرّفَ النّظمُ لفظَ (الفَتح) بـ(أل) في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ

(1) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 11/ 139.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 336، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 414.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 590.

نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؛ للدّلالة بها على العَهْدِ المعلوم والمَعروفِ عندَ المُسلمين والعرَب من أهلِ مكَّة وغيرِهم المُختصِّ بـ(فتح مكة)؛ فهي الفتحُ الأعظمُ الذي بسببِهِ توافَدَ أهلُ مكّةَ والعربُ جميعًا للدُّخول في دينِ الله أفواجًا[1]. ورجّحَه البيضاويُّ والقونويّ بقولِه: "قولُهُ: (فتح مكّة)؛ فاللّامُ للعهدِ أوْ عوضٌ عن المُضاف إليهِ، وسببُ العهديَّة هوَ كونُهُ حاضِرًا في الذِّهن، ويَترَقّبُ إليه المُؤْمنونَ، ولذلك سُمّي فتحَ الفتوح"[2].

ولو ذَهبنا إلى أنَّ (أل) عِوَضٌ عن المضافِ إليه، فإنَّ الإضافةَ تكونُ للعَهْد، قال السَّمين: "و(أل) في (الفتح) عِوَضٌ مِنَ الإضافة، أي: وفَتْحُه، عندَ الكوفيّين، والعائدُ محذوفٌ عند البصريّين، أي: والفتحُ مِنْه، للدّلالةِ على ذلك"[3].

سرُّ التّغايرِ بينَ الإضافةِ والتَّعريف:

خـالِـقُ الـقـوَى والـقـدَر يَنصُرُ نبيَّه على كلِّ شرٍّ مُستطَر

غايَرَ النّظمُ الكريم في التّعبيرِ عنِ (النَّصرِ والفتح)؛ إذ عَرّفَ النّصرَ بالإضافة، في حين عرّفَ الفتحَ بـ(أل) في قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؛ وعلَّل الرّازيُّ ذلك بقوله: "فَإِنْ قيلَ: لمَ ذُكِرَ النَّصْرُ مُضافًا إِلَى الله تعالى، وذُكِرَ الفَتْحُ بالألِفِ واللّام؟ الجَوابُ: الألِفُ واللّامُ لِلْمَعْهودِ السّابِق، فيَنْصَرِفُ إلى فتحِ مكّة"[4]. والّذي يبدو أنَّ إضافة (النّصر) إلى اسم الجلالة لمّا كانت سببًا للفتحِ أظهرَ النّظمُ فاعلَ النّصر وهو الله تعالى، فيكونُ الفتحُ لازمًا لذلك النّصر المؤيَّد بإعلاءِ الله تعالى نبيَّهُ على الكافرين، فكانتِ (اللّامُ) كافيةً للإشارة إلى أنَّ الفتح بإقدارِ الله، ما دامَ أنَّ سببَهُ كان بالإقدارِ الإلهيِّ المَحْض والعِناية الرّبّانيَّة التّامَّة، ويمكنُ أنْ تُجعَلَ الإضافةُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 591.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 473.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 11/ 139.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 339.

للعموم والتّعريفُ بـ(أل) للخُصوص، فيكونُ النّصر الواقعُ في المعارك سببًا لذلك الفَتْح، فعرّفَ العامَّ بالإضافة، وعيَّنَ الخاصَّ بـ (أل).

دلالةُ (الواو) والغرضُ منها:

الجَمْعُ والاقتران في الحَوادثِ المُستقبليَّةِ الزَّمان

عبَّرَ النّظمُ الكريمُ بـ(الواو) في قولِه تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾؛ للدّلالة بها على العطفِ المُفيدِ للجَمعِ والاقتران بينَ المَجيءِ للنّصر والفتحِ والرُّؤيةِ للنّاس، ولمّا كان المعطوفُ عليه مُرتبطًا بالظَّرف المُتضمِّن لمعنى الشَّرط، فإنَّ المعطوفَ قد تضمَّنَ ذلك أيضًا؛ فيكونُ الأمرُ بالتّسبيحِ جَوابًا عن كلٍّ منَ المعطوفِ والمَعطوف عليه، والغَرضُ من العطفِ: الجمعُ بينَ التّحقُّقِ المستقبليِّ للنَّصر والفتح ورُؤيةِ النّاس يَتوافدونَ على الدُّخول في الدّينِ أفواجًا، وهو من الإخبارِ بالغيبِ، الدّالِّ على صِدقِ النّبوَّة وحقّيَّةِ الرِّسالة الإسلاميَّة.

دلالةُ فعلِ (الرُّؤيةِ) مادّةً وصيغةً:

الرُّؤيةُ بالعَين والمُقَل أدلُّ من العِلْم بالعَقلِ والفِكَر

عبَّرَ النّظمُ الكريم بفعلِ (الرُّؤية) ماضيًا في قولِه تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾؛ للدّلالة بصيغتِه على تحقُّقِ فعلِ الرُّؤية تحقُّقًا مَقطوعًا به، لا على سبيلِ الفرضِ والاحتمال، وليَدُلَّ بمادَّته إمّا على الرُّؤيةِ العِلْميَّة؛ فيكون بمعنى العِلْم والاعتقاد، أي: يتحقّقُ لك العِلْمُ اليقينيُّ بدُخولِ النّاس في الدّين، وإمّا بمعنى الرُّؤيةِ البصَريَّة، أي: فتُبصِرُ النّاسَ داخلينَ في الدّين، والَّذي يتناسَبُ معَ تحقُّقِ وقوعِ الفعل وتأكيدِ الحُصول للأمرِ المُستقبليِّ هو حملُ الرُّؤيةِ على الرُّؤيةِ البصَريَّة؛ فيكونُ المَجيءُ للنَّصر والفتحِ والرُّؤية أمرًا متحقِّقًا مَحسوسًا به، قال القونويّ: "وهذا هوَ الظّاهر؛ لأنَّ الدُّخول من المُبصَرات؛ إذِ الرُّؤيةُ وإنْ وقعَتْ عَلَى (النّاس) لكنَّ المُرادَ الدّخولُ، لكونِه قيدًا له، ومحطُّ الفائدَةِ القيدُ"[1].

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 475، وينظر: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 592.

دلالةُ مَرجِعِ ضميرِ الفاعلِ في (رأيت):

خِـطـابُ النّـبـيِّ الـكَـريـم بـما يَـصلُـحُ إرشـادًا لجميعِ المُقتدين

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بـ(تاء) الفاعلِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾؛ للدّلالة بها إمّا على الحقيقةِ - كما هو الظّاهرُ - بقرينةِ ﴿فَسَبِّحْ﴾، فيكونُ النّبيُّ ﷺ هو المُخاطَبَ بذلك، أوْ على المجاز بأنْ يُرادَ به كلُّ مَن يتأتّى منه الرُّؤيةُ والإبصارُ ممَّن حضَرَ ذلك التّوافُدَ ورآه، فإنَّ الضَّمير قد يُطلقُ ويُراد به العمومُ مَجازًا، ويكون ﴿فَسَبِّحْ﴾ حينَئذٍ عامًّا ليس مختصًّا بالنّبيِّ الكريم ﷺ، والّذي يتبيّنُ أنَّه عائدٌ إلى النّبيِّ ﷺ، وإرشادٌ لأُمّتِهِ مِن بعدِهِ[1].

دلالة التّعريف بـ(أل) في ﴿ٱلنَّاسَ﴾:

العاقلُ المُستحِقُّ لـقـبَ الـنّـاس، مَن أمِنَ مِن شرِّ الوَسواس

عرّفَ النّظمُ الكريمُ بـ(أل) لفظَ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾؛ للدّلالة بها إمّا على العَهْدِ الصّادقِ بأقوامٍ مُعيَّنةٍ كأهلِ مكّةَ واليمن[2]، أوْ على الاستغراقِ العُرفيِّ الصّادقِ بالكثيرِ من النّاس[3]، قال ابن عاشور: "والتَّعْريفُ في هَذِهِ الآيَةِ لِلاسْتِغْراقِ العُرْفيِّ، أي: جَميعَ النّاسِ الَّذينَ يَخْطُرونَ بالبالِ لِعَدَمِ إرادَةِ معهودينَ مُعيّنينَ، ولِاسْتِحالَةِ دُخولِ كُلِّ إنْسانٍ في دينِ اللّه بدَليلِ المُشاهَدَةِ، فالمَعْنَى: (وَرَأَيْتَ ناسًا كَثيرينَ أوْ ورَأَيْتَ العَرَبَ)"[4]، والغرضُ من تسميةِ الدّاخلين في الدّين ﴿ٱلنَّاسَ﴾ الإشارةُ إلى أنَّهم الأحقُّ بالتّسميةِ مِن غيرهم؛ فكأنَّهم النّاسُ العُقَلاء الَّذين اختاروا الحقَّ مِنهاجًا، ومَن لم يكُنْ معَهُم فليسَ من النّاسِ أصلًا؛ لعدمِ الانتفاعِ بعَقلِهِ، قال الرّازيّ: "المَقْصودُ مِنَ الإنْسانيَّةِ والعَقْلِ إنَّما هوَ الدّينُ والطّاعَةُ، على ما قالَ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذّاريات: 56]؛ فمَنْ أعْرَضَ عَنِ الدّينِ الحَقِّ وبَقيَ عَلَى الكُفْرِ،

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 407.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 24/ 400.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 414.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 593.

فكَأنَّهُ لَيْسَ بإنْسانٍ"[1]، فيكونُ في الاستغراقِ العُرفيِّ مدحٌ لهُم وتهكُّمٌ وتعريضٌ بغَيرهم.

بقي أنَّ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ مفعولٌ للرُّؤيةِ العِلْميَّة والبصَريَّة؛ فإنْ أُريدَ بها العِلميَّة فقد أعلمَهُ اللّه تعالى بجميعِ مَن يؤمِنُ؛ سواءٌ رآهُ أوْ لم يَرَه، وإنْ أُريدَ بها البصريَّة فإنَّه ﷺ رأى الجَمَّ الغفيرَ منَ المُتوافدينَ.

نُكْتَةُ التّعبيرِ بفعلِ (الدّخولِ) مُضارعًا:

استحضارُ الماضي بأسلوبِ الحال بيانٌ لمَهابةِ ذلك الجَمْعِ والاحتفال

عبَّر النّظمُ الكريم بفعلِ (الدُّخول) مُضارِعًا في قولِهِ تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على الحُصول الاستمراريِّ التّجدُّديِّ؛ إذ أقبلَ النّاسُ مُتوافدينَ أفواجًا، يَدخلونَ الإسلامَ بعضُهم وراءَ بعض، وللدّلالة على استحضارِ الماضي وكأنَّه يقعُ الآن؛ إذ رُؤيتُهم في الماضي تدلُّ على الدُّخولِ الماضي، فالتّعبيرُ عنه بالحالِ للدّلالة على استحضارِ تلك الصّورةِ المَهيبة لذلك التّوافُدِ الكَبير، المُنسجِمِ معَ النَّصرِ والفتحِ المُبين، وليَدُلَّ بمادَّته على الانضواءِ تحتَ رايةِ الإسلام، معَ إعلانِ الإيمانِ باللّه ورسولِهِ ﷺ.

دلالةُ إسنادِ الفعلِ إلى ضَميرِ الجَمْعِ (الواو):

الدُّخولُ الجماعيّ دليلُ عظَمةِ الفَتْحِ الإلهيّ

أسندَ النّظمُ الكريمُ فعلَ (الدّخول) إلى ضَميرِ الجَمع (الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾؛ للدّلالةِ على أنَّ الدُّخولَ بعدَ مجيءِ النّصرِ وتحقُّقِ الفتحِ يكونُ جماعيًّا[2]، وأمّا قبلَ ذلك فإنَّه فرديٌّ[3].

دلالةُ المَوقِعِ الإعرابيِّ لجُملةِ ﴿يَدْخُلُونَ﴾:

الدُّخولُ في الدّين هيئةٌ تليقُ بالواثِقين

أوقعَ النّظمُ الكريمُ الجُملةَ الفعليَّة ﴿يَدْخُلُونَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾ إمّا في مَوقعِ المفعولِ الثّاني؛ بناءً على أنَّ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 340.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 24/ 400.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 407.

(الرُّؤيةَ) عِلْميَّة تتعدَّى إلى مَفعولين، والتّقديرُ: (واعتقدتَ النّاسَ داخلينَ) بما سَمِعتَ من أخبارٍ يقينيّةٍ تُنبئُ عن ذلك[1]، أوْ في مَوقِعِ الحال؛ بناءً على أنَّ (الرُّؤيةَ) بصريَّةٌ تتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، والتّقديرُ: (أبصَرتَ الناسَ حالَ كونِهم داخلينَ)، فيكونُ تقييدًا للإبصارِ بتلك الحالِ، وبَيانًا لهيئةِ النّاس وتَوضيحًا لحالِهم[2].

دلالةُ الاستعارةِ التّصريحيَّة التّبعيَّة في الجارّ:

عَبَّر النّظمُ الكريمُ بحرفِ الجرِّ ﴿فِي﴾ في قولِه تعالى: ﴿يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾؛ للدّلالةِ على الظَّرفيَّة المَجازيَّة[3]؛ إذ شبّهَ المُلابسةَ والالتصاقَ بالدّينِ بمُلابسةِ المَظروفِ للظَّرف[4]، فاستعارَ الحرفَ ﴿فِي﴾ للدّلالة على المُلابسةِ؛ مُبالغةً في الدُّخول في الدّين، وإظهارًا لشِدّةِ المُلابسةِ الالتصاقيَّةِ به.

تشبيهُ العلاقةِ التّلبُّسيَّة بالعلاقةِ الظَّرفيَّة

دلالةُ الإضافةِ في ﴿دِينِ ٱللَّهِ﴾:

أضافَ النّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿دِينِ﴾ إلى الاسمِ الجَليل ﴿ٱللَّهِ﴾ في قولِه تعالى: ﴿يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾؛ للدّلالة على تعريفِ الدّين وتَمييزِه عن الأديانِ الباطلة الَّتي تُسمَّى دينًا مَجازًا، وبَيانًا لكونِ الإسلامِ هو الدّينَ المُنتسبَ إلى الذّات الإلهيَّة بالقَبول والرِّضا؛ لأنَّه المُشرِّعُ والمُنزِلُ له، وما عداهُ اختراعٌ وتحريفٌ وضَلال؛ فالإضافةُ للعَهد الصّادقِ بالإسلام، واكتسبَ المضافُ من المضافِ إليه تَشريفًا وتَعظيمًا وتَفخيمًا.

الإضافةُ العهديّة دالّةٌ على انحصارِ الدّيانةِ في الشَّريعةِ الإسلاميَّة

دلالةُ الاستعارةِ المَكنيَّة في ﴿دِينِ﴾:

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿دِينِ﴾ ظرفًا للدّاخلينَ فيه في قولِه تعالى: ﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾؛ مع أنَّ الدّينَ أمرٌ

الدّينُ وحدةٌ اجتماعيَّةٌ ورابطةٌ متينةٌ قلبيَّة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 592.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 339.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 11/ 140.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 592.

معنويٌّ؛ إذ هو جملةٌ من الأحكامِ والاعتقاداتِ الَّتي تَجري في قلوبِ المُؤمنينَ بها، وكونُ النّاس داخلينَ فيه يدلُّ على أنَّ الدّينَ قد شُبِّهَ بـ(بيتٍ) مثلًا يَدخلُهُ النّاس، ثمَّ حُذِفَ المُشبَّهُ به، وأُبقي من خواصِّه ولوازمِهِ الدُّخول[1].

والغرضُ من الاستعارةِ: إضفاءُ الصِّفةِ الحِسّيَّة على الدّين، وجعلُهُ مكانًا يَحوي الدّاخلينَ فيه، ممّا يُضفي عليهم جَوًّا من الانسجامِ والتّعايُشِ، يُميِّزُهم عنِ الدّاخلين في غيرِهِ أوِ المُشرَّدين في ظُلُمات الأَوْهام وجهالاتِ القِفار والفَيافي.

دلالةُ المَوقِعِ الإعرابيِّ ﴿أَفْوَاجًا﴾:

مَهابَةُ القُدوم جَديرةٌ بإزاحةِ الهُموم

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿أَفْوَاجًا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾؛ للدّلالةِ على الحالِ المُبيِّنة لهيئةِ الدّاخلين بأنَّهم جماعاتٌ مُتواليةٌ ومُتوافِدةٌ؛ احترازًا عنِ الدُّخولِ الفرديِّ الأُحاديِّ[2]، وتُسمَّى الحالُ يكونُ صاحبُها واقعًا في جملةِ حالٍ سابقةِ الحالَ المُتداخِلة؛ فيُفيدُ تقييدَ المُقيِّد؛ إذِ الدُّخولُ قيدٌ للرُّؤية، والأفواجُ قيدٌ للدّاخلين من النّاس، فتكونُ الرّؤية مقيّدةً بالدّاخلينَ على هيئةِ الأفواج ممّا يُرجِّحُ كونَ الرُّؤيةِ بصريَّةً، وأفادَ الحالُ دلالةَ القدومِ بهيئةٍ مَهيبةٍ في النّفوس، دالّةٍ على عظَمةِ النَّصر، مع تحقُّقِ الإنجازِ للتّكليفِ النّبويِّ بالتّبليغِ والدَّعوة إلى الله تعالى.

سرُّ التّعبيرِ بصيغةِ الجَمْع ﴿أَفْوَاجًا﴾:

جمعُ الجَماعة لإضفاءِ الحركةِ المُتتابِعَة

عبّرَ النّظم الكريمُ بصيغةِ الجَمع ﴿أَفْوَاجًا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾؛ للدّلالة على الجماعاتِ المُتتابعة؛ إذِ الفَوجُ يُطلقُ على الجماعةِ الكثيرة[3]، فيكون جمعُهُ دالًّا على التّتابُع

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 592.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 407.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 593.

لتلك الأفواجِ المُتكاثرة على مدِّ البصر، قال القونويّ مُعلِّقًا على عبارةِ البَيضاوي: "جماعاتٍ كثيفةً" ما نصُّه: "أي كثيرةً، وإطلاقُ (الكثيفة) عليها اسْتعارَةٌ للمُبالَغَة، وللإشارَة إلَى أنَّ كلَّ جماعةٍ من تلك الجماعات كثيرةٌ كثيفةٌ، فلا ينافي التَّعْبير بـ﴿أَفْوَاجًا﴾ أي: جماعات مُتفرِّقة"[1]، فهي وإنْ كانتْ مُتفرّقةً لكنَّها مُتتابِعة، وما ذلك إلّا أمرٌ خارقٌ للعادة، ناسبَهُ التّعبيرُ عنهُ بالنّصر الإلهيِّ العظيم في ﴿جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾.

سرُّ التّعبيرِ بـ(الفاء)، والغرضُ مِنها:

المُسارعةُ إلى التّسبيح عَقِبَ تحقُّقِ نتائجِ التّكليف

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بـ(الفاء) في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾؛ للدّلالة على رَبْط الجوابِ بالشَّرط المُفيدِ لتسبُّبِ التّسبيح عمّا قبلَهُ تسبُّبًا يفيدُ المُسارعةَ؛ لما فيها من معنى التّعقيبِ السَّببيِّ بلا مُهلةٍ، أي: إذا حصلَ ما تقدّمَ فانشغِلْ بالتّسبيح[2].

دِلالةُ فعلِ (التّسبيحِ) مادّةً وصيغةً:

مَن كانَ شأنُهُ التّسبيح فإنَّ أمرَهُ بِهِ يدلُّ على الثّناءِ الخاصِّ المَليح

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بفعلِ (التّسبيح) أمرًا في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على الطّلبِ المُفيد للوجوبِ على سبيلِ المُبالغةِ والتّكثير؛ وليَدُلَّ بمادّتِه على التّنزيهِ والتّبعيدِ للّه تعالى عن سماتِ النّقص والعَجز والضّعف، ثمَّ اختلفَ المُفسِّرون في دلالتِهِ على (التّسبيح) الحقيقيِّ والمَجازيِّ على التّفصيلِ الآتي:

أولا: المَعنى الحقيقيّ: قال القونويّ: "أي: التّسبيحُ على حقيقتِهِ"[3]، وبيَّن ابنُ عاشور أنَّ المراد بالتّسبيحِ نوعٌ خاصٌّ منَ التّسبيح، فقال: "وإنَّما يَحْتاجُ إلَى تَذْكيرِهِ بتَسْبيحٍ خاصٍّ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ قَبْلُ في تَسْبيحاتِهِ"[4].

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 474.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 594.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 476.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 594.

ثانيًا: المعنى المجازيّ: وهو يَحتمِلُ علاقتَين منهُ على التّفصيلِ الآتي:

علاقة السّببيّة: قالَ القونويّ: "(التّسبيحُ) قد يُستعمَلُ في معنى (التّعجُّب) مَجازًا مُرسَلًا؛ لأنَّ مَن رأى شَيْئًا عجَبًا يقولُ: (سُبحانَ اللّه) فيكون سببًا"[1]، وجوّزه ابنُ عاشور بقولِه: "وَيَجوزُ أنْ يَكونَ التَّسْبيحُ المَأْمورُ بِهِ تَسْبيحَ ابْتِهاجٍ وتَعَجُّبٍ مِنْ تَيْسيرِ اللّه تَعالَى لَهُ ما لا يَخْطُرُ ببالِ أحَدٍ أنْ يَتِمَّ لَهُ ذَلِكَ، فإنَّ (سُبْحانَ اللّه) ونَحْوَهُ يُسْتَعْمَلُ في التَّعَجُّبِ"[2].

ذكرُ الجُزء وإرادةُ الكلّ: قال القونويُّ " التّسبيحُ مجازٌ عنِ الصَّلاة؛ لأنَّ التّسبيحَ من أجزائها، هذا بناءً عَلَى أنَّ مُطلقَ الجُزء، سواءٌ كانَ الكلُّ مُنتفيًا بانتفائِهِ كالسُّجودِ، أوْ لا كالتّسبيح"[3].

والّذي يتّجِهُ أنَّ الأمرَ بالتّسبيحِ بصيغةِ الفعل دالٌّ على إنجازِ فعلٍ متعلِّقٍ بالكعبة، وهو تطهيرُها منَ الأصنامِ والأوثان، وليس المرادُ منها التّسبيحَ القلبيَّ أوِ اللّسانيَّ أوِ المعنى التّعجُّبيَّ أوِ الصَّلاة؛ لأنَّ الكعبةَ كانت قبلَ الفتحِ مليئةً بالأصنامِ والأوثان، ولا يتسنَّى الطَّوافُ والصَّلاةُ إليها في تلك الحالة، فأُمِرَ بالتّسبيحِ للّه بصيغةِ الفعل الدّالِّ على الحدوث لإنجازِ فعلِ التّطهير، فيكونُ مُسبِّحًا بالفعل، فهو مجازٌ استعاريٌّ قائمٌ على استعارةِ التّسبيحِ للتّطهيرِ استعارةً تصريحيَّةً تبعيَّةً.

نُكتةُ التّعبيرِ بـ(الباءِ)، والغرضُ منها:

المعيّةُ دالّةٌ على التّبعيّة

عبّرَ النّظمُ الكريم بـ(الباءِ) في قولِه تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾؛ للدّلالة على المُصاحَبة والمُلابَسة، فتكونُ (الباءُ) بمعنى (معَ)، والتّقديرُ: (صاحِبِ التّسبيحَ بالتّحميدِ ومعَهُ)، والأصلُ في

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 475.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 594.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 475.

(الباء) بمَعنى (معَ) أنْ تدخُلَ على المتبوع، فيقالُ: (جاءَ الوزيرُ معَ السُّلطان) ولا يقالُ: (جاءَ السُّلطانُ معَ الوَزير)، فيكونُ التّسبيحُ تابعًا للتّحميد، والمَعنى: أثنِ على ربِّك واحمَدْه بتبعيَّة التّسبيحِ والتّنزيه، فالتّسبيحُ وإنْ ذُكِرَ لفظًا قبلَ التّحميد، لكنّه تابعٌ له تحقُّقًا، قال ابنُ عاشور: "وَقَرَنَ التَّسْبيحَ بالحَمْدِ بـ(باءِ المُصاحَبَةِ) المُقْتَضيَةِ أنَّ التَّسْبيحَ لاحِقٌ لِلْحَمْدِ؛ لِأنَّ باءَ المُصاحَبَةِ بمَعْنَى (مَعَ)؛ فهيَ مِثْلَ (مَعَ) في أنَّها تَدْخُلُ عَلَى المَتْبوعِ، فكانَ حَمْدُ اللّه عَلَى حُصولِ النَّصْرِ والفَتْحِ ودُخولِ النّاسِ في الإسْلامِ شَيْئًا مَفْروغًا مِنْهُ، لا يَحْتاجُ إلَى الأمْرِ بإيقاعِهِ"[1].

دلالةُ مَوقِعِ الجارِّ والمجرورِ ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾:

المَـــزْجُ بـينَ التّسبيحِ والثّناء دالٌّ على الشَّوقِ والفَناء

أوقعَ النّظمُ الكريمُ الجارَّ والمجرورَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ مَوقِعَ الحالِ، والتّقديرُ: (فسبِّح حامدًا ربَّك)، أوْ (مُلتبسًا بحمدِ ربّك)[2]، وهو حالٌ مقدّرةٌ؛ أي: سبِّحْ حالَ كونِك ناويًا الحمدَ، ومُقدِّرًا له الحصولَ، وفي هذا الامتزاجِ بينَ الحمدِ والتّسبيحِ دلالةٌ على أهمّيَّة التّنزيه والثّناء على المَلِكِ المَعبود.

دلالةُ تقديمِ التّسبيح على التَّحميد:

تقديمُ التّنزيه للتّخلية، وتأخيرُ التّحميدِ للتّحلية

قدّمَ النّظمُ الكريمُ التّسبيحَ على التّحميدِ لَفظًا في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾؛ للدّلالة على أنَّ التّسبيح الّذي هو التّنزيهُ تخليةٌ للجَناب المُقدَّس عن صفاتِ النّقص، وأنَّ الحمدَ الّذي هو الثّناء بالجميلِ على الجميلِ الاختياريّ هو التّحليةُ للمَولى الجليل بنُعوتِ الإكرام والعظَمة، والتّخليةُ متقدِّمةٌ على التَّحلية.

نُكْتَةُ إضافةِ المصدر اسمًا في ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾:

أضافَ النّظمُ الكريمُ لفظَ (الحمد) مَصدرًا إلى (الرّبّ)

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 594.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 475.

في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾؛ للدّلالةِ على توجيهِ الحمدِ للرّبِّ تعالى، تَمييزًا لهُ عن الحَمد الموجّهِ للأربابِ الباطِلة، فهو مِن إضافةِ المَصدرِ لمَفعولِهِ، وفاعلُ الحمدِ مستترٌ يعودُ إلى فاعلِ التّسبيح، وحُذِفَ المُسبَّح لهُ من جملةِ الأمر، ودلَّ عليهِ لفظُ الرّبِّ من إضافةِ الحَمد. وإنَّما عبّرَ عن التّسبيحِ بالفعلِ والحمدِ بالمَصدر؛ لأنَّ التّسبيح فعلٌ يقعُ على سبيلِ الحدوثِ والتّجدُّد في المستقبل، بخلافِ الحمدِ الدّالِّ على الدّوامِ والثّبات.

دوامُ الحَمد وثباتُهُ، وتجدُّدُ التّسبيحِ وحُدوثُهُ

نُكتةُ إضافة المشتقِّ إلى الضَّميرِ في ﴿رَبِّكَ﴾:

أضافَ النّظمُ الكريمُ الاسمَ المشتقَّ (ربّ) إلى ضميرِ المُخاطَب (الكاف) في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾؛ للدّلالة على التّعيينِ والتّعريف؛ إذ إضافةُ النّكرة إلى الضَّمير تُكسبُها التّعيُّنَ والتّميُّز، والغرضُ من التّعريف تمييزُ الرّبِّ الحقيقيّ عن بقيّةِ الأربابِ الباطِلة، كما أفادَتِ الإضافةُ تَشريفًا وتعظيمًا لقَدْرِ النّبيِّ الكريمِ ﷺ، فالمضافُ اكتسبَ التّعريفَ، والمضافُ إليهِ اكتسبَ التّفخيمَ.

تمييزُ الرّبِّ وتعيينُهُ، وتمجيدُ الرَّسولِ وتفخيمُهُ

دلالةُ ذِكرِ لفظِ الاسم الأحسن (الرّبِّ) دونَ العَلَم الجَليل:

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بلفظِ (الرّبِّ) دونَ العَلَم الجليل (اللّه) في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾، معَ أنَّه عبَّرَ بالعلَم في الآيتينِ السّابقتينِ فقالَ: ﴿جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ وقال: ﴿يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّ عنوانَ الرّبوبيّة يتناسَقُ معَ طلبِ التّسبيحِ والتّحميد والاستغفار؛ إذِ الرّبوبيّةُ تُشعِرُ بالعِلّةِ لإيجادِ تلك الأحداث، فيكونُ ذِكرُ (الرّبّ) مشتقًّا لإفادةِ التّعليل؛ أي: لأنّه ربُّك وتولَّى العنايةَ بكَ، وحقَّق لك ما كنتَ تَصبو إلى تحقيقِهِ، فأنجِزْ له التّسبيحَ والتّحميدَ والاستغفار.

مَعرفةُ الله وحدَه تتعارَضُ معَ تسميةِ الأصنامِ أربابًا باطِلة

وأمّا عنوانُ الأُلوهيّة واستحقاقُ العبادة والتّعرّف إليه بالذّات الجليلةِ الّتي يدلُّ عليها العَلَم فيَتناسَقُ مع الإخبارِ بمَجيءِ النَّصر

الإلهيِّ ودخولِ النّاس في دينِهِ؛ فالنّصرُ والدّينُ أمرانِ منسوبانِ إلى الذّاتِ بعنوانِ الألوهيَّة، كما أفادَ التّعبيرُ بلفظ (الرّبّ) عن تلك الذّاتِ المُعبَّر عنها بالاسم العَلَم الإشارةَ إلى أنَّ اللّه هو الرّبُّ الحقيقيُّ، وأمّا الأربابُ المَدّعوّة من دونِهِ فليستْ أربابًا، ويكونُ بذلك التّقديم للفظِ الأُلوهيَّة على لفظ الرّبوبيَّة إنكارٌ لمُعتقدِهم أنَّه اللّه، ويدعونَ مِن دونه أربابًا يُشركونَ بها اللّه في العبوديَّة.

دلالةُ العُدول عن الضَّمير إلى الاسمِ الظّاهر:

التّكريمُ والعنايةُ بالرَّسولِ المُستحِقِّ للرِّعاية

وضعَ النّظمُ الكريمُ الاسمَ الظّاهر (الرّبّ) بَدلًا من ضميرِ الغَيبة في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾، وكانَ المُناسِبُ مع تقدُّم ذِكرِ العَلَم الجليل مَرّتين أن يقولَ: (فسبِّحْ بحَمْدِهِ)؛ "لِما في صِفَةِ (رَبٍّ) وإضافَتِها إلَى ضَميرِ المُخاطَبِ مِنَ الإيماءِ إلَى أنَّ مِنْ حِكْمَةِ ذَلِكَ النَّصْرِ والفَتْحِ ودُخولِ النّاسِ في الإسْلامِ نِعْمَةً أنْعَمَ اللّه بها عَلَيْهِ، إذ حَصَلَ هَذا الخَيْرُ الجَليلُ بواسِطَتِهِ، فذَلِكَ تَكْريمٌ لَهُ وعِنايَةٌ بِهِ، وهوَ شَأْنُ تَلَطُّفِ الرَّبِّ بالمَرْبوبِ؛ لِأنَّ مَعْناهُ السّيادَةُ المَرْفوقَةُ بالرِّفْقِ والإبْلاغِ إلَى الكَمالِ"[1].

دلالةُ (الواوِ) والغرضُ منها:

الجَمْعُ بينَ التّسبيحِ والاستغفارِ استعدادٌ للارتحالِ لدارِ القَرار

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بـ(الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ﴾؛ للدّلالة على العطفِ المُفيد للجمعِ والاقتران بينَ التّسبيح والتّحميدِ والاستغفار، وكلُّها مطلوبةُ الإنجاز، فالجامعُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه من التّسبيحِ المَمزوج بالحمدِ عقليٌّ؛ لاتِّحاد ذاتِ المسنَدِ إليه، كما أنَّ التّسبيح والتّحميدَ راجعانِ إلى مُلاحظةِ الرّبِّ والخالق، والاستغفارَ راجِعٌ إلى ملاحظةِ حالِ المَخلوق[2]، والجامعُ بينَهما خياليٌّ، كما يَقتضي عطفُ "الأمْرِ باسْتِغْفارِ اللّه تعالى على

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 595.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2042.

الأمْرِ بالتَّسْبيحِ مَعَ الحَمْدِ أنَّهُ مِنْ حَيِّزِ جَوابِ ﴿إِذَا﴾، وأنَّهُ اسْتِغْفارٌ يَحْصُلُ مَعَ الحَمْدِ، مِثْلَما قُرِّرَ في ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾، فيَدُلُّ عَلَى أنَّهُ اسْتِغْفارٌ خاصٌّ؛ لِأنَّ الاسْتِغْفارَ الَّذي يَعُمُّ طَلَبَ غُفْرانِ التَّقْصيرِ ونَحْوِهِ مَأْمورٌ بِهِ مِن قَبْلُ، وهوَ مِن شَأْنِ النَّبيءِ ﷺ"[1].

دلالةُ فعلِ (الاستغفار) مادّةً وصيغةً:

استغفارُ المَعصوم عبادةٌ وشُكرٌ في العُموم

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بفعلِ (الاستغفار) أمْرًا في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾؛ للدّلالةِ بصيغتِهِ على طَلَبِ الغُفران على سبيلِ المُبالغة والكَثرة، وليَدُلَّ بمادّتِهِ على سترٍ وتغطية، لكنَّ الأمرَ للرّسول ﷺ – وهو المعصومُ عن الذّنوبِ كَبيرِها وصَغيرِها – بالاستغفارِ استدعى تأويلَهُ، فقرّرَ الزّمخشريُّ أنَّ الأمرَ "بِالِاسْتِغْفارِ مَعَ التَّسْبيحِ تَكْميلٌ لِلْأمْرِ بما هوَ قِوامُ أمْرِ الدّينِ، مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ الطّاعَةِ والِاحْتِراسِ مِنَ المَعْصيَةِ، وليَكونَ أمْرُهُ بذَلِكَ مَعَ عِصْمَتِهِ لُطْفًا لِأُمَّتِهِ، ولِأنَّ الِاسْتِغْفارَ مِنَ التَّواضُعِ وهَضْمِ النَّفْسِ، فهوَ عِبادَةٌ في نَفْسِهِ"[2]، كما أنَّ "استغفارَه ﷺ لأنّه كانَ دائمًا في التَّرقّي، إذا ترقَّى إلى مَرتبةٍ استغفرَ لما قبلَها، وقيل: لتعليمِ أُمّتِهِ"[3]، و"يُمكن أنْ يكونَ استغفارُهُ ﷺ لما يَعرِفُ من عظيمِ قَدْرِ اللّه وعظمتِهِ، فيرى أنَّ عبادتَه وإنْ كانت أجلَّ من عبادةِ جميعِ العابدينَ، فهي دونَ ما يليقُ بهذا الجَلال"[4]. والّذي يتبيّن أنَّ أمرَه ﷺ بالاستغفار عن ذنبٍ لو صَدَرَ لاستحقّ الاستغفارَ عليه، لكنّهُ لا يَصدُرُ ولنْ يصدُرَ، ولذا كان شُكرًا على نعمةِ عدمِ الصُّدورِ منهُ.

دلالةُ تعليقِ (التّسبيحِ والتّحميدِ والاستغفار) على الشَّرْط:

تعليقُ المَذكورات بخُصوص الشّرط دالٌّ على اختلافِ النّمط

علّقَ النّظمُ الكريمُ الأمرَ بالتّسبيحِ المُقترنِ بالتّحميد معَ الأمرِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 595.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 564.
(3) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2041.
(4) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2041.

بالاستغفار على تحقُّقِ الشَّرط من النّصر والفتح ودخولِ النّاس في الدّين أفواجًا في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ﴾؛ للدّلالة على أنَّ التّسبيحَ المَمزوج بالحمدِ والاستغفارِ من نوعٍ خاصٍّ مُرتبِطٍ بما حصلَ لهُ ﷺ، من إتمام الأمرِ واكتمالِ النِّعمة ووصولِ الدّعوة إلى هدفِها المنشود، فيكونُ رَبطُ هذه التّسبيحات والتّحميداتِ والاستغفارات بإتمامِ الأمرِ كنايةً رمزيّةً على قُربِ ارتحالِ المُصطفى الكريم ﷺ من دارِ الدّنيا إلى دارِ الآخرة[1]؛ وذلك لأنَّه ﷺ لم يكُن ينفكُّ عن التّسبيحِ والتّحميدِ والاستغفار خلالَ سني حياتِهِ الشَّريفة، فيكون في تخصيصِ ذلك بحصولِ الإتمامِ للأمرِ دليلٌ على أنَّه تسبيحٌ خاصٌّ، وتحميدٌ خاصٌّ، واستغفارٌ خاصٌّ، يليقُ بالارتحالِ والانتقال.

دلالةُ تقديمِ التّسبيح والتّحميد على الاستغفار:

لنَيلِ الغُفران يُقدَّمُ التّسبيحُ والثّناءُ على الرَّحمن

قدّمَ النّظمُ الكريمُ التّسبيحَ المُقترنَ بالتّحميد على الاستغفارِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ﴾؛ "لِأنَّ التَّسْبيحَ راجِعٌ إلَى وصْفِ اللّه تَعالَى بالتَّنَزُّهِ عَنِ النَّقْصِ، وهوَ يَجْمَعُ صِفاتِ السَّلْبِ، فالتَّسْبيحُ مُتَمَحِّضٌ لِجانِبِ اللّه تعالى، ولِأنَّ الحَمْدَ ثَناءٌ عَلَى اللّه لِإنْعامِهِ، وهوَ أداءُ العَبْدِ ما يَجِبُ عَلَيْهِ لِشُكْرِ المُنْعِمِ؛ فهوَ مُسْتَلْزِمٌ إثْباتَ صِفاتِ الكَمالِ للّه الَّتي هيَ مَنْشَأُ إنْعامِهِ عَلَى عَبْدِهِ، فهوَ جامِعٌ بَيْنَ جانِبِ اللّه وحَظِّ العَبْدِ، وأمّا الاسْتِغْفارُ فهوَ حَظٌّ لِلْعَبْدِ وحْدَهُ؛ لِأنَّهُ طَلَبُهُ من اللّه أنْ يَعْفوَ عَمّا يُؤاخِذُهُ عَلَيْهِ"[2]، كما أنّ في "تَقْديمِ الأمْرِ بالتَّسْبيحِ والحَمْدِ عَلَى الأمْرِ بالاسْتِغْفارِ تَمْهيدًا لِإجابَةِ اسْتِغْفارِهِ، عَلَى عادَةِ العَرَبِ في تَقْديمِ الثَّناءِ قَبْلَ سُؤالِ الحاجَةِ؛ فإنَّ رَسولَ اللّه ﷺ لَمْ يَكُنْ يَخْلو عَنْ تَسْبيحِ اللّه، فأُريدَ تَسْبيحٌ يُقارِنُ الحَمْدَ على ما أُعْطيَهُ مِنَ النَّصْرِ والفَتْحِ، ودُخولِ الأُمَّةِ في الإسْلامِ"[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 595.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 595.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 594.

دلالةُ اللّفِّ والنّشرِ المُرتَّب:

تَـوالي الإخبـارِ بالنِّعَمِ يَتوافَقُ معَ الشُّكرِ على المِنَن

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بأسلوبِ (اللّفِّ والنّشر المُرتّب) في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ﴾؛ إذِ الأمرُ بالتّسبيح المُلابِس للحمدِ يدلُّ على وقوعِهِ بعدَ الحمدِ مقترنًا به، فيكونُ الحمدُ مَبدوءً بِهِ ومُتناسِقًا مع ﴿نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، والتّسبيحُ الّذي - من جُملته بطريق الإشارة - إزالةُ الأوثان منَ الكعبةِ متناسقٌ مع (فتحِ مكّة)، والاستغفارُ مُنسجِمٌ معَ رُؤية النّاس يَدخلونَ في دين الله أفواجًا؛ لأنَّ ذلك المنظرَ مُستحِقٌّ للعُجب في الأصلِ، وإنْ كان النّبيُّ ﷺ مَعصومًا عنه؛ فهو طلبُ استغفارٍ عن ذنبٍ مُحتمِلِ الصُّدور من غيره، فيكونُ شُكراً شُكرًا على نعمةٍ نِعْمةِ العِصمة وعدمِ مُخالطة الذّنب لقلبِهِ الشَّريف ﷺ.

نُكْتَةُ الفصلِ في جُملةِ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾:

تذييلُ الكَلام، وتعليلُ ما يَحتاجُ إلى الإفهام

فصلَ النّظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾ عمّا قبلَه؛ لكونِهِ تذييلًا مُستأنَفًا استئنافًا بيانيًّا؛ إذ نشأ من طلبِ الاستغفارِ سؤالٌ مُفاده: ما عِلّةُ ذلك وما سببُ طلَبِ الاستغفار؟ فأجابَ بأنَّه كانَ توّابًا[1].

نُكْتَةُ التّعبيرِ بـ(إنَّ) والغرضُ منها:

توكيدُ الكَلام لإفادةِ الاهتمامِ بالأحكام

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بـ(إنَّ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾؛ للدّلالة على تحقيقِ الخبرِ وتأكيدِه؛ اهتمامًا بِهِ وتنويهًا بشأنِهِ، وللتّعليلِ لطلبِ الاستغفار[2]؛ إذِ الجملةُ الاسميَّةُ المصدَّرةُ بـ(إنَّ) في أمثالِ هذا المَقامِ تُفيدُ التّعليلَ، فتقومُ مقامَ (الفاء) في التّسبُّبِ[3].

دلالةُ مَرجِعِ الضَّميرِ الغائبِ في ﴿إِنَّهُۥ﴾:

مِن كَمالِ التَّربيةِ التّوفيقُ للتّوبة

أعادَ النّظمُ الكريمُ ضميرَ الغائبِ في الجُملةِ الاسميَّة من قولِهِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 478.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.

تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾ إلى لفظِ (الرّبِّ)؛ للدّلالة على أنَّ مَن أحسنَ إليك وربّاك واعتنى بكَ، فإنَّه يوفِّقُك للتّوبةِ ما دُمتَ مُسبِّحًا بحمدِهِ، شاكرًا لأنْعُمِه، وذلك هو شأنُك الشَّريفُ.

سرُّ التّعبيرِ بالفعلِ النّاقصِ ﴿كَانَ﴾:

دلالةُ الكونِ الماضي على الاستمرار، يومئُ إلى القَبول معَ الإشعار

عبَّرَ النّظمُ الكريمُ بالفعلِ النّاقصِ ﴿كَانَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾؛ للدّلالة على ثُبوتِ التّوبةِ منَ اللّه تعالى والتّوفيقِ لها على سبيلِ التّمكُّنِ والاستمرار، وأنَّ ذلك القَبولَ والتّوفيقَ أمرٌ مقطوعٌ بحصولِهِ لتَمكُّنِه واستمراره، ولذا قالَ ابنُ عاشور: "وَفِعْلُ ﴿كَانَ﴾ هُنا مُسْتَعْمَلٌ في لازِمِ مَعْنَى الاتِّصافِ بالوَصْفِ في الزَّمَنِ الماضي، وهوَ أنَّ هَذا الوَصْفَ ذاتيٌّ لَهُ لا يَتَخَلَّفُ مَعْمولُهُ عَنْ عِبادِهِ"[1].

نُكْتَةُ التّعبيرِ بصيغةِ المُبالغةِ ﴿تَوَّابًا﴾:

كثرةُ التّوبةِ بالنّظرِ إلى أهْلِ الأوْبة

عبّر النّظمُ الكريمُ بالمشتقِّ ﴿تَوَّابًا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على كثرةِ قَبولِ التّوبة على عِباده. ولا يَرِدُ أنَّ "صفاتِ اللّه تعالى الّتي على صيغةِ المُبالغةِ كلَّها مجازٌ؛ لأنَّها موضوعةٌ للمُبالغة، ولا مُبالغةَ فيها؛ لأنَّ المبالغة أنْ يَثبُتَ للشّيءِ أكبرُ وأكثرُ ممّا لهُ، وصفاتُهُ تعالى منزّهةٌ عن ذلك، لأنّ التّحقيقَ أنَّ صيغةَ المبالغةِ قسمانِ؛ أحدُهما: ما تحصُلُ المُبالغةُ فيه بحسبِ زيادة الفِعل. والثّاني: بحسبِ تعدُّدِ المَفعولات.

ولا شكَّ أنَّ تعدُّدَها لا يوجِبُ للفعلِ زيادة، إذِ الفعلُ الواحد قد يقَعُ على جماعةٍ مُتعدِّدين، وعلى هذا القسم تُنَزَّلُ صفاتُهُ. قال الزّمخشريّ: "المُبالغةُ في التّوبة؛ للدّلالة على كثرةِ مَن يتوبُ عليهِ، أوْ لأنَّه بليغٌ في قَبولِ التَّوبة بحيثُ يُنزّلُ صاحبُها مَنزلةَ مَن لم يُذنِبْ قطُّ؛ لسَعَةِ رحمتِهِ وكَرمِهِ"[2]، وفسَّرَ ابنُ عاشور المُبالغةَ بقولِهِ:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 411.

"فالمَعْنَى: هوَ شَديدُ القَبولِ لِتَوْبَةِ عِبادِهِ، كَثيرٌ قَبولُهُ إيّاها"[1]؛ فلم يَجعلِ الشِّدّةَ في الفعلِ نفسِهِ، بلْ في مُتعلَّقِهِ وهو القَبولُ.

دلالةُ المشتقِّ ﴿تَوَّابًا﴾ مادّةً:

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿تَوَّابًا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾ المشتقِّ من الفعلِ (تابَ اللّه عليهِ)؛ للدّلالة على التّوفيقِ للتّوبةِ والهدايةِ لَها[2].

دلالةُ العُدولِ عن (غفّارًا) إلى ﴿تَوَّابًا﴾:

التّكنيةُ عنِ الغُفرانِ بالتّوفيقِ للتّوبةِ بالبُرهان

عدلَ النّظمُ الكريمُ عن صيغةِ المُبالغة (غفّارًا)، إلى صيغةِ المُبالغة ﴿تَوَّابًا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾، مع أنَّ مُقتضى النّظمِ أنْ يُعبِّرَ بـ(الغفّار)؛ لأنّه المُناسِبُ لطلبِ الاستغفار، وذلك "إيماءٌ إلَى أنَّ أمْرَهُ بالاسْتِغْفارِ إرْشادٌ إلَى مَقامِ التَّأدُّبِ مَعَ اللّه تعالى، فإنَّهُ لا يُسْألُ عَمّا يَفْعَلُ بعِبادِهِ، لَوْلا تَفَضُّلُهُ بما بَيَّنَ لَهُمْ مِنْ مُرادِهِ، ولِأنَّ وصفَ (توّاب) أشدُّ مُلاءَمةً لِإقامَةِ الفاصِلَةِ مَعَ فاصِلَةِ ﴿أَفْوَاجًا﴾؛ لِأنَّ حَرْفَ الجيمِ وحَرْفَ الباءِ كِلَيْهِما حَرْفٌ مِنَ الحُروفِ المَوْصوفَةِ بالشِّدَّةِ، بخِلافِ حَرْفِ الرّاءِ فهوَ مِنَ الحُروفِ الَّتي صِفَتُها بَيْنَ الشِّدَّةِ والرِّخْوَةِ"[3]، ولأنَّ من لوازمِ التّوبةِ والتّوفيقِ لها المَغفرةُ، فعبَّر بالملزومِ كنايةً عنها، فيكونُ من قبيلِ ذِكْرِ الشّيءِ بدليلِهِ؛ فكأنَّه قالَ: أغفرُ لأنّي كثيرُ التّوفيقِ للتَّوبةِ. وعلّل بعضُهم العدولَ بقولِهِ: "للتّنبيهِ على أنَّ الاستغفارَ إنَّما ينفَعُ إذا كان معَ التَّوبة؛ لأنَّ المطلوبَ طلبُ وقايةِ شرِّ الذَّنب الماضي بالدُّعاءِ والنّدَم عليه، ووقايةُ شرِّ الذّنبِ المتوقَّعِ بالعَزمِ على الإقلاعِ منه، وهذا هو الَّذي يمنَعُ الإصرارَ"[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 598.
(4) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2042.

دلالةُ (التّنكيرِ) في صيغةِ ﴿تَوَّابًا﴾:

تفخيمُ شأنِ التّوبة تأنيسٌ لطالبي القُربَى

نكّرَ النّظمُ الكريمُ لفظَ الخبرِ ﴿تَوَّابًا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾؛ للدّلالة على تفخيمِ الصِّفة والمُبالغةِ في عَظَمتِها، فإنْ كانت صيغةُ المبالغة تفيدُ كثرةً في متعلَّقات التّوبة، فإنَّ التّنوينَ يفيدُ التّعظيمَ والتّفخيم في التّوفيقِ للتّوبةِ والهدايةِ لها، فيَسعَدُ المُخاطَبُ بذلك، ويعلم عِلْمًا يقينيًّا بقَبولِ التّوبةِ وعظيمِ الهدايةِ لَها. قال ابنُ عاشور: "وَقَدِ اشْتَمَلَتِ الجُمْلَةُ عَلَى أَرْبَعِ مُؤَكِّداتٍ هيَ: (إنَّ، وكانَ، وصيغَةُ المُبالَغَةِ في التَّوّابِ، وتَنْوينُ التَّعْظيمِ فيهِ)"[1].

نُكْتَةُ حَذْفِ مُتعلَّقِ صيغةِ المُبالغةِ ﴿تَوَّابًا﴾:

سياقُ الكَلِمِ يُساعِدُ على تقديرِ ما فُهِم

حذفَ النّظمُ الكريمُ متعلَّقَ المُشتقِّ ﴿تَوَّابًا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾، والتّقديرُ: (توّابًا على التّائبينَ)، ولا يقدّرُ بنحوِ: (على كلِّ أحدٍ)؛ لأنّ "الكَلامَ تَذْييلٌ وتَعْليلٌ لِلْكَلامِ السّابِقِ، فيتَعَيَّنُ أنَّ حَذْفَ مُتَعَلِّقِ ﴿تَوَّابًا﴾ يُقَدَّرُ بنَحْوِ: (عَلَى التّائِبينَ)، وهَذا المُقَدَّرُ مُرادٌ بِهِ العُمومُ، وهوَ عُمومٌ مَخْصوصٌ بالمَشيئَةِ، ولَمّا ذَكَرَ دَليلَ العُمومِ عَقِبَ أمْرِهِ بالاسْتِغْفارِ، أفادَ أنَّهُ إذا اسْتَغْفَرَهُ غَفَرَ لَهُ؛ دَلالَةً تَقْتَضيها مُسْتَتْبِعاتُ التَّراكيبِ"[2].

دلالةُ اللّفِّ والنّشرِ المُرتَّب:

عِلّةُ التّسبيحِ الرّبوبيَّةُ، وعِلّةُ الاستغفارِ التّوابيَّة

عبّر النّظمُ الكريمُ بأسلوبِ اللّفِّ والنّشر المُرتّب في قولِهِ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾؛ إذِ الضَّمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ راجعٌ إلى الرّبِّ الدّالِّ على تعليلِ التّسبيحِ والثّناء، و﴿تَوَّابًا﴾ راجعٌ إلى ﴿وَٱسْتَغْفِرْهُۚ﴾ الدّالِّ على تعليلِ الأمرِ بِهِ.

دلالةُ (الكِنايةِ أوِ المَجازِ المُرسَل) في الجُملةِ الاسميَّة:

كنَّى النّظمُ الكريمُ بالجُملةِ الاسميَّة في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.

قَـبـولُ تَـوبَـةِ الـتّـائـبـين، مُستلزِمٌ إكـرامَ أعظَمِ الوافِدين

تَوَّابًا﴾ عن الوَعدِ للرَّسول ﷺ "بِحُسْنِ القَبولِ عِنْدَ اللّه تَعالَى حينَما يَقْدُمُ عَلَى العالَمِ القُدْسيِّ، وهَذا مَعْنًى (كِنائيٌّ)؛ لِأنَّ مَنْ عُرِفَ بكَثْرَةِ قَبولِ تَوْبَةِ التّائِبينَ، شَأْنُهُ أنْ يُكْرِمَ وِفادَةَ الوافِدينَ، الَّذينَ سَعَوْا جُهودَهُمْ في مَرْضاتِهِ بمُنْتَهَى الاسْتِطاعَةِ، أوْ هوَ (مَجازٌ) بعَلاقَةِ اللُّزومِ العُرْفيِّ؛ لِأنَّ مُنْتَهَى ما يَخافُهُ الأحِبَّةُ عِنْدَ اللِّقاءِ مَرارَةُ العِتابِ، فالإخْبارُ بأنَّهُ تَوّابٌ اقْتَضَى أنَّهُ لا يَخافُ عِتابًا"[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

النّصْرُ والفَتْحُ:

مِن لَوازِمِ النَّصرِ الفتحُ

(النّصرُ): الإغاثةُ والإظهارُ على العدوِّ، ومنهُ نَصَرَ الغيثُ الأرضَ إذا أغاثَها وأعانَها على إخراجِ نَباتِها. و(الفتح): فتحُ البلَد، والفصلُ بينَكَ وبينَ الأعداءِ[2].

فالعلاقةُ بينَ النَّصر والفتحِ علاقةُ تلازُم؛ إذ يَلزَمُ من تحقُّقِ النَّصر والغلَبةِ على الأعداء فتحُ بلادِهِم والتّمكُّنُ من أوطانِهِم.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 597.

(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 2040.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والستون،
من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 68 ، 828 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-655-42-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 68 : المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-655-42-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7916426 بتاريخ 2026/01/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"